تجربة التنمية الاقتصادية فى الصين، وكيف تستفيد مصر منها

إعداد: د.نادية حلمى
خبيرة فى الشئون السياسية الصينية
hm_ambassador@yahoo.com

قامت الصين بالتخطيط الشامل للتنمية الداخلية والانفتاح على العالم الخارجى متمسـ بـــ «**المفهوم العلمى للتنمية**»، ووضعت النقطة الأساســية للتنمية فى الانطلاق من الوا الداخلى، وفى الوقت نفســه، تمســكت بالانفتاح شــامل الاتجاهات وعريض المجالا ومتعدد المستويات سعياً لتحقيق تنمية أكثر توازناً.

شــهدت الصين نموا اقتصادياً ســريعاً منذ قيام جمهورية الصين الشــعبية عام ٩٤٩ وخاصــة منذ بدء تطبيق سياســة الإصلاح والانفتاح على الخــارج عام ١٩٧٨، حيث ظ الاقتصاد الصينى ينمو بصورة مســتقرة وســليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوى أكثر من ٩ وفــى عــام ٢٠٠٣، بلغ اجمالى الناتج المحلى الصينــى ١,٤ تريليون دولار أمريكى محـ المركز الســادس فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنســا. وحـ نهايــة عــام ٢٠٠٣، تجاوز نصيب الفرد الصينى من إجمــالى الناتج المحلى للبلاد ٠٠ دولار أمريكى.

ولقــد برهنت التجارب التاريخية على أن تســوية مســائل التنمية فــى العالم تتطلـ الاعتمــاد على الصين ذاتها من حيث الأســاس. وهذا عبارة عــن تحمل الحكومة الصينـ المسؤولية تجاه شعب الصين وتجاه شعوب العالم أيضاً، ومبدأ هام لضمان أن تسلك الص طريق التنمية الســلمية. ولن ترحل الصين هذه المسائل والتناقضات إلى بلد آخر، وأيضا تطور نفسها من خلال نهب بلد آخر.

أن مسائل التنمية التى تواجهها الصين تتجسد رئيسياً فى التناقضات بين الاقتصاد ـ المتطور وطلــب الناس المتزايد على الثقافة المادية، وفى التناقضات بين التنمية الاقتصاد والاجتماعية والضغط الكبير الناجم عن السكان والموارد والبيئة.

تعتمد الصين اعتماداً رئيسياً على قوتها الذاتية والإصلاح والإبداع فى تحقيق التنمية، لأن هناك شروطاً متعددة لتحقيق تنميتها الذاتية، **تتمثل فى:** وجود الأساس المادى والفنى لدعم التنمية الاقتصادية الأكبر، ووجود الطلب السوقى الضخم المتزايد ونسبة المدخرات العالية نسبيا للمواطنين، ووجود موارد الأيدى العاملة الوفيرة التى ترتفع كفاءتها الكلية باستمرار، ووجود نظام اقتصاد السوق الاشتراكى المتكامل باستمرار وضمان السياسات، ووجود الظروف الاجتماعية والسياسية المستقرة.

فقد دلت الممارسات العملية منذ بدء تطبيق الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجى على أنها استطاعت تنشيط الحماسة والمبادرة والإبداعية لفئات الملايين من أبناء الشعب لتخلق باستمرار وضعاً جديداً لبناء التحديثات، بواسطة تحرير العقول والبحث عن الحقيقة من الواقع والتقدم إلى الأمام بحزم وجرأة. سوف تدفع الصين بثبات الإصلاح فى مختلف المجالات وتتمسك باتجاه الإصلاح لاقتصاد السوق الاشتراكى، وتعزز قوة الإصلاح، وتركز على دفع إبداع الأنظمة من أجل تحقيق تقدم اختراقى فى بعض المجالات المصيرية والحلقات الهامة. ومن خلال الإصلاح، فإن الصين سترفع مدى توجه الاقتصاد الوطنى نحو السوق إلى حد أكبر، وتكمل نظام التنسيق والتحكم الكلى الوطنى، سعياً وراء تشكيل مجموعة من آليات النظام المفيدة لدفع التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتناسقة.

مراحل تطور الاقتصاد الصينى:

تمكن الاقتصاد الصينى فى الثلاثين عاماً الماضية من تحقيق نمو اقتصادى مطرد واستطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحا على العالم ويعتمد على التجارة الدولية.

فعند نهاية العام ٢٠٠٧ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية فى الصين ٨٤ مليار دولار. فى حين بلغت الاستثمارات الصينية فى الخارج ١١٨ مليار دولار. **ويمكن تقسيم تطور الاقتصاد الصينى لمرحلتين هامتين:**

١- مرحلة البناء الاشتراكى (١٩٤٩-١٩٧٦)

تميزت مرحلة البناء الاشتراكى بإعادة تنظيم الفلاحة والاعتماد على الصناعة الأساسية والتجهيزية وإضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعى.

٢- مرحلة الانفتاح على الرأسمالية

منذ عام ١٩٧٨ تميزت مرحلة الانفتاح على الرأسمالية بإدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد، وذلك بالسماح بإنشاء مقاولات خاصة وتحديث الصناعة والسماح بالملكية الخاصة للأراضى وجلب التكنولوجيا الغربية.

فى سنة ٢٠٠٣، بلغ إجمالى قيمة الاستثمارات الصينية فى الأصول الثابتة أكثر من ٥,٥ تريليون يوان صينى، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة ٤,٦ تريليون يوان صينى، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من ٨٥٠ مليار دولار أمريكى محتلاً المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفى نهاية عام ٢٠٠٣، تجاوز الاحتياطى الصينى من العملات الأجنبية ٤٠٠ مليار دولار أمريكى محتلاً المركز الثانى بعد اليابان فقط.

الاقتصاد الصينى الآن يبلغ ١٨٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى قياساً بالدولار، إلا أنه يبلغ ٧٦٪ من الاقتصاد الأمريكى قياساً إلى القدرة الشرائية، إلا أن الاقتصاد الصينى تحول إلى ثالث أكبر اقتصاد فى العالم بعد إزاحته لألمانيا، بينما يقترب بسرعة من اليابان. وحصلت الصين على هذه المكانة بعد أن رفعت ناتجها المحلى الإجمالى إلى ٣,٤ تريليونات دولار للعام ٢٠٠٧، أى ما يزيد على الناتج المحلى الإجمالى الألمانى، البالغ ٣,٣ تريليونات دولار لنفس العام.

تعتبر الصين اليوم أكبر قوة اقتصادية فى شرق وجنوب شرق آسيا، وتتفوق على اليابان فى الاستيراد والتصدير والناتج القومى، ويساوى ناتجها المحلى ضعف ناتج الهند وروسيا معاً. كما تحرص الصين على أن يكون لها دور فاعل فى المؤسسات الدولية المالية وتطالب بتعديلات على النظام المالى الذى يخضع لسيطرة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. وتطالب بكين مجموعة العشرين بعملية تدريجية للإصلاح بعيداً عن الدولار، والتوجه نحو عملة عالمية بإشراف صندوق النقد الدولى.

بيانات هامة ولها دلالة للتعرف على تطور مفهوم التنمية فى الصين:

منذ أن أعلن الرئيس الصينى «**ماوتسى تونغ**» قبل نحو ٦٣ عاماً عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية فى ميدان «تيان آن مان» فى العاصمة الصينية «**بكين**»، ومنذ ذلك الحين

لت الصين مرحلة تاريخية جديدة على مدى ٦٣ عاماً، وخصوصاً جراء عملية الإصلاح نفتاح التى بدأت فى العام ١٩٨٧، حيث شهدت الصين تغييرات واسعة وعميقة، قت قفزة كبيرة فى التطور الاقتصادى والاجتماعى، وتحولت من بلد فقير إلى بلد متقدم هر قوى، ففى العام ٢٠١١ وصل حجم الاقتصاد الصينى إلى المرتبة الثانية فى العالم، غ حجم التجارة الخارجية للصين ٣٦٤٠ مليار دولار، واحتياطى العملة الصعبة أكثر ن ٣٠٠ مليار دولار، وفى أثناء الأزمة المالية التى ضربت العالم حافظ الاقتصاد الصينى النمو السريع وهو بذلك ساهم بشكل كبير فى استمرار نمو الاقتصاد العالمى، الصين م تواصل التطور السريع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية كنولوجيا، وتتغير ملامحها يوماً بعد يوم.

ويبلغ معدل دخل الفرد فى الصين نحو ٦١٠٠ دولار بينما يقدر حجم القوة العاملة والى ٨٠٧,٧ ملايين نسمة، ويبلغ معدل البطالة ٤٪ فى العام ٢٠٠٨. وتضمنت ميزانية ين عام ٢٠٠٨ دخل إجمالى قدره ٨٦٨,٦ مليار دولار، وإجمالى مصاريف قيمته ٨٥٠,٥ ار دولار، بينما وصل معدل التضخم إلى حوالى ٦٪، ويبلغ حجم الاحتياطات النقدية ين ٢,٣ تريليون دولار ووصل معدل نمو الإنتاج الصناعى ١٠,٧٪، بينما بلغ حجم ادرات (٢٠٠٨) ١,٤٦٥ تريليون دولار وحجم الواردات ١,١٥٦ تريليون دولار .وبذلك، د تمكن الاقتصاد الصينى فى الثلاثين عاماً الماضية من تحقيق نمو اقتصادى مطرد تطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحاً على العالم ويعتمد على التجارة لية.

مما سبق، نجد أن التجربة الصينية اعتمدت على ذاتها فى التطوير والتعليم وحولت ى البشرية لديها لقوى منتجة ورفعت حصصها فى المنتجات والسلع المصدرة للخارج، دأت تضع الجودة نصب عينيها، بدلاً من التوجه بالأسعار المنخفضة مما مكنها من يق التنمية فى النهاية بمؤشراتها العلمية ووفق تخطيط علمى مدروس، وهى كلها رات علينا أن نتعلم منها فى مصر والدول العربية.

تراكية ذات الخصائص الصينية:

ن تطوير السياسة الديمقراطية الاشتراكية كان هدف الحزب الشيوعى الصينى دائماً. عام ١٩٧٩، أعلن الحزب الشيوعى الحاكم عن سياسة للإصلاح الشامل، تضمنت

إصلاحـــات سياســـية متناغمة على مدار العقـــود الثلاثة الماضية. وبالطبع، فإن السياس
الديمقراطية الاشتراكية لم تتوقف عن عملية التطوير والتحسين المستمر، ولا يمكن أن تح
ثقافة السياســـة الاشـــتراكية النجاح والتقدم بين عشـــية وضحاها، فإذا نظرنا إلى السيا
الديمقراطيـــة الاشـــتراكية الصينية، ومقارنتها مـــع تنمية المجتمع الاقتصـــادى الصين
والحفـــاظ على العدالة الاجتماعية ومتطلبـــات العدالة الجديدة، لا يزال هناك عيوب و
كافية، ولا تزال هناك الحاجة إلى التحسين والإصلاح.

أشار «**دينج شياوبينج**» فى ثمانينيات القرن الماضى إلى أن «**الاشتراكية ذات الخصائ
الصينية**» هى اشـــتراكية تهدف إلى تطوير القوة الإنتاجية علـــى الصعيد الداخلى، وتد
الســـلام على الصعيد الخارجى. كما أعلن الرئيس الصينى الحالى «**هو جينتاو**» أن الص
تعارض نزعة الهيمنة وسياسة القوة بكل أشكالها، ولن تمارس أبداً الهيمنة أو التوسع.
الصين تتبنى إســـتراتيجية الانفتاح القائم على المنافع المتبادلة والفوز المشـــترك، فلن تق
أى شـــيء لمصلحتها على حســـاب مصلحة غيرها، ولن ترمى ما لا يحلو لنفسها على ع
الدول الأخرى على حد قول هو جينتاو.

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية قبل أكثر من ٦٠ عاماً، وخاصة بعد تطبيق سي
الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من ٣٠ عاماً، ظلت الصين تســـعى إلى إيجاد طريق التحد
الاشـــتراكى الذى يتناســـب مع ظروفها الوطنية ومتطلبات العصر. وبالرغم من الصعوب
الجمة، بذل الشـــعب الصينى جهـــوداً لا تعرف الكلل والملل بعزم وإصـــرار لمواكبة الع
واستخلاص دروس نفسه والاستفادة من تجارب الأمم الأخرى فى تحقيق التنمية، ومواه
تعميق الفهم لقوانين التطور الاجتماعى البشـــرى، بما يدفع التحسن الذاتى والتنمية للذ
الاشـــتراكى باستمرار. وبهذا العمل الشاق، وجدت الصين طريقاً تنموياً يتمشى مع ظرو
الوطنية، واسمه طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

وفى هذا السياق، يمكن تلخيص طريق التنمية فى الصين من منظور تاريخى أوسع
مستوى العالم، **فى النقاط التالية:** يجب على الصين تطوير نفسها من خلال الحفاظ
الســـلام فى العالم، والمســـاهمة فى حماية السلام فى العالم بتطورها؛ ويجب عليها الا
بالانفتـــاح على الخارج والاســـتفادة مـــن تجارب الدول الأخرى تزامناً مـــع تأكيد الاع
على نفسها والإصلاح والابتكار لتحقيق التنمية؛ ويجب عليها السير مع تيار عصر ال

لاقتصاديـــة والعمل على تحقيق التنمية المشـــتركة مع الدول الأخرى على أســـاس المنفعة لمتبادلة والفوز المشـــترك، ويجب عليها بذل جهود مشـــتركة مع المجتمع الدولى من أجل ناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك. وإن ما يميز هذا الطريق هو التنمية لعلمية والمستقلة والمنفتحة والسلمية والتعاونية والمشتركة.

تعلمت الصين من تجاربها السابقة أنها لا تستطيع تطوير نفسها وراء باب مغلق. وتتخذ لصين الإصلاح والانفتاح كسياســـة أساسية فى النهوض بنفسها، وتقوم بالإصلاح الداخلى الانفتاح على الخارج فى آن واحد، وتحرص على الالتزام بكل من الاستقلال والمشاركة فى لعولمة الاقتصادية بل والسياسية، وتعمل الصين كذلك على الاستفادة من التقاليد الصينية لأصيلة وجميع الإنجازات للحضارات الأخرى. كما تســـعى إلى دمج الســـوق المحلى مع لأسواق الدولية واستخدام كل الموارد المحلية والخارجية واتخاذ موقف منفتح لدمج الصين ع بقية العالم، إضافة إلى توســـيع وتعميق إستراتيجية الانفتاح، وتعزيز التواصل والتعاون ع بلدان العالم لبناء نظام اقتصادى منفتح يضمن تفاعلاً أفضل مع الاقتصاد العالمى ويتميز أمنه وكفاءته على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك. ولم تغلق الصين فى الوقت ذاته اب الانفتاح السياسى على العالم، بل استفادت منه أيضاً وبشدة لتطوير نفسها والنهوض بلادها.

كيف يمكن لمصر أن تستفيد من التجربة التنموية الصينية فى كافة المجالات؟

تعتبر «**التجربة الصينية**» واحدة من أهم التجارب التى أدهشـــت المجتمع الإنســـانى حيث لفتت انجازات التنمية المســـتدامة والمتسارعة خلال الـ ٣٠ عاماً الماضية، من تطبيق سياســـة الإصلاح والانفتاح الكثـــير من العلماء والباحثين داخل وخـــارج الصين واتخاذها نموذج للدراســـة والمناقشة، ومحاولتهم تلخيص التنمية فى الصين منذ الإصلاح والانفتاح تعميق فهم الناس لمعنى الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. حيث تمتاز التجربة الصينية أربع خصائص رئيسية هى:

- **الملكية**، أى تنفيذ الملكية العامة هى الغالبة بينما تتطور الملكية المتنوعة الأخرى.
- **التخصيص**، هو تنفيذ التوزيع وفقا للعمل بوصفه الرئيسى وتعايش أنواع من التخصيصات الأخرى.

- **تخصيص المواد**، وهو تنفيذ تخصيص المواد على قاعدة نظام السوق والتنظيم النموذج رائد من جانب الدولة.
- **تنسيق التنمية المحلية والدولية**، ويأتى عن طريق تنفيذ اعتماد على الذات مع تأكيد على الانفتاح.

كما تعتبر «**التجربة الصينية**» هى تجربة مرنة ومبتكرة مناسبة لظروف الصين المحلية حيث يعتقد بعض الخبراء أن تجربة الصين فى التنمية تناسب ظروف الصين واحتياجاتها الاجتماعية حيث تسعى لتحقيق العدالة ومزيج من النمو السريع فى تطوير تجربة مبتكرة ويمكن تلخيص هذه التجربة على أنها تجربة ابتكار والعمل الجاد والمبادرة الجريئة والعزم فى الممارسة العملية وحماية سيادة الدولة ومصالحها. فنجد أن الابتكار والتجريب والمرونة فى التغيير هو روح هذه التجربة وأساس نجاحها. ومما ميز هذه التجربة كذلك، أنها جاءت على عدة مراحل مما جعل لهذه التجربة حصانة من الفشل أو الإخفاق.

ويمكن أيضاً تلخيص «**التجربة الصينية**» فى عدة نقاط رئيسية، **تتمثل فى:** تفعيل قوة الحكومة الصينية والاستمرار فى السعى لاستخلاص الحقيقة من الواقع، والانطلاق منها شيئاً فشيئاً ومن ثم التوسع تدريجياً والتركيز على تحسين مستوى معيشة الشعب وتحقيق الاستقرار والتوازن بين علاقة التنمية والإصلاح وتنفيذه تدريجياً دون صدمات. والأولوية لقيام نظام صحى مع محافظة على اقتصاد سوق اشتراكى وكفاءة فى تخصيص الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والعقلية المتفتحة.

أما كيف يمكن أن تستفيد مصر من التجربة الصينية الناجحة فى التنمية، فعلى مصر والمصريين أن يدركوا أنه فى عالمنا اليوم الذى يشهد تغيرات هائلة، يكون جميع المذاهب والنظم والأنماط والطرق على محك الزمن والتطبيقات. على خلفية تباين الظروف الوطنية فى مختلف البلدان، لا يوجد النمط الأفضل أو الأنفع أو النمط الصالح للجميع، بل يوجد فقط النمط الأكثر مواءمة للظروف الوطنية. فقد تم اكتشاف الطريق التنموى الصينى انطلاقاً من ظروفها الوطنية. لذا، فيجب أن تعى مصر جيداً أهمية التنمية المستقلة وإيجاد نموذج تنموى تحتذى به خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، وعلى حكومة مصر والمصريين أن تعى أيضاً التغيرات العميقة والمعقدة التى طرأت على بيئتها الوطنية والدولية، وعليه، فيجب أن تولى مصر الجديدة فى فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، اهتماماً أكبر لاستخلاص واستغلال تجاربها

ناجحة والاستفادة من التجارب الصالحة للبلدان الأخرى ودراسة المشاكل والتحديات جديدة التى تعترض طريقها إلى الأمام، بما يفتح آفاقاً أرحب للتنمية السلمية.

يارة الرئيس مرسى إلى الصين، والنتائج المترتبة على هذه الزيارة؟

فيما يتعلق بمستجدات العلاقة بين مصر والصين، فالملاحظ أنها تمتد لأكثر من ٥٥ عاماً، التى بدأت تحديداً فى ٣٠ مايو ١٩٥٦ بعد الاعتراف المصرى بجمهورية الصين الشعبية أول دول عربية وأفريقية تنتهج هذا النهج الدبلوماسى فى الاعتراف بحق الصين فى تأسيس ولته الحديثة، ونحن هنا بصدد الحديث عن أهمية إعادة النظر لمستجدات هذه العلاقة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير فى مصر، وخاصة بعد الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس رسى للصين، حيث تكتسب هذه العلاقة أهمية كبيرة فى هذا التوقيت الذى تسعى فيه صر إلى إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية وإعادة التوازن فى العلاقات الخارجية لال المرحلة المقبلة إلى جانب العمل على دفع الاقتصاد المصرى نحو انطلاقة جديدة فى وء استقرار الوضع السياسى بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة.

تأتى زيارة الرئيس مرسى للصين قبل زيارته للولايات المتحدة، للتأكيد على النهج جديد فى السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، فى التوجه شرقاً، بعد أن كانت ولايات المتحدة والغرب هما الحليف الاستراتيجى الدائم لمصر فى عهد النظام السابق، الذى كان يخضع لضغوط وإملاءات حلفائه الغربيين، دون الاهتمام بإتباع نهج مستقل ى سياسة مصر الخارجية. فكانت أهداف ونتائج زيارة الرئيس مرسى للصين اقتصادية ى المقام الأول. ولم تخلو من محادثات جانبية مشتركة بشأن الشأن السورى وأهمية تقديم دعم الدولى المناسب للشعب السورى للخروج من مأزقه الحالى.

لقد حققت زيارة الرئيس مرسى للصين، نتائج إيجابية، وإن كانت فى طور التنفيذ البحث حتى هذه اللحظة، والتى أثمرت عن إبرام اتفاقيات استثمارية تخطت قيمتها ـ ٥ مليارات دولار فى مجالات نقل التكنولوجيا والبتر وكيماويات والطاقة الجديدة المتجددة والتنمية المتكاملة والأدوية والكهرباء والسيارات وتحلية المياه، وغيرها، إلى انب استكمال مشروع شمال غرب السويس. خاصة مع تأكيد الجانب الصينى عن إصراره لى استكمال هذا المشروع ليصبح بمثابة لبنة جيدة لإقامة مناطق صناعية توضع فيها ناعات مشتركة للجانبين، مما سيتيح أكثر من ٤٠ ألف فرصة عمل جديدة. كما منحت كومة بكين ٧٠ مليار دولار كمنحة لا ترد إلى مصر.

كما تأتى نتائج الزيارة أيضاً لتطوير العلاقات الصينية – المصرية على كافة المستويات وخاصة العلاقات التجارية، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات لتنشيط حركة التجارة بي البلدين، بالإضافة إلى التأكيد على سعى مصر إلى أن تكون الصين شريكاً تجارياً كبي لها خلال المرحلة المقبلة. كما كان من نتائج الزيارة أيضاً رفع الحظر على سفر السائحي الصينيين إلى مصر، وتوقيع اتفاقيات أخرى لتسهيل نقل السائح الصينى إلى مصر. وعل الجانب السياحى أيضاً وقعت مصر خلال الزيارة على اتفاقية تأسيس «الاتحاد العالم للمدن السياحية»، حيث تم اختيار القاهرة كعضو مؤسس للاتحاد، كما تم اختيار العاصم الصينية بكين لتكون مقرًا دائما للاتحاد العالمى للمدن السياحية. كما أن الحكومة الصينو وافقت على تقديم جناح سياحى كبير باسم مدينة القاهرة بوصفها عضوا مؤسساً للاتح العالمى للمدن السياحية من بين ٤٠ مدينة سياحية عالمية، وستقدم الصين هذا الجناح إ مصر على سبيل الإهداء بمناسبة الزيارة التى قام بها الرئيس محمد مرسى للصين.

وأخيراً، ما هى الحكمة التى يمكن استخلاصها من الصين؟

لقد تعلمت أنا شخصياً من الصينيين حب واحترام العمل بل وتقديسه، حتى أن العما الصينيين فى المصانع أضحى لهم نشيد خاص يستهلون به يومهم مفاده: «كلنا عائ واحدة». وهذا وإن دل على إنه يدل على أهمية العمل الجماعى، والعمل بروح الفريق، لرف عجلة الإنتاج. ومن هنا فيجب علينا أن نستفيد من التجربة الصينية فى مجال تسهيلا الاستثمارات، ومجال المشروعات الصغيرة التى نجحت فيها الصين نجاحاً منقطع النظير

كما يجب علينا أن نتذكر دائماً الحكمة الصينية القائلة: «**لا تعطنى سمكة ولك علمنى كيف اصطاد**». فلو تأملنا مغزى هذه الحكمة الفريدة من نوعها، لأدركنا أننا نعيش فى عالم متغير ومتسارع، وما لم نستفيد من تجارب الآخرين، ونلحق بالركب سنضيع ف الطريق، كما ضاع منا خلال العهد النظام السابق. أما وقد جاء عصر التغيير وأبهرنا العال بثورتنا «ثورة ٢٥ يناير» المجيدة، فأن العالم الذى وقف يصفق لنا طويلاً على ما صنعناه ينبغى له أن يقف لنا أيضاً تقديراً واحتراماً عندما نفيق من عثرتنا الاقتصادية، وننتهج طريق التنمية الخاصة بنا. ساعتها فقط سينحنى لنا العالم، وسننهض كى نجنى ثمار م زرعناه بالعرق والتعب والجهد، بدون النظر إلى الوراء، فالمستقبل لازال أمامنا طويلاً. وكل ما علينا أن نتعلم ونعمل، وأن ننحى خلافاتنا جانباً من أجل الهدف المنشود.